

العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية بين تقاطعات التاريخ ورهانات الواقع

د. لكحل عبد الكريم

جامعة الجزائر 2 "أبو القاسم سعد الله"

abdelkrim.lekehal@univ-alger2.dz

ملخص:

تميزت العلاقات الجزائرية الأوروبية منذ الاستقلال بالارتباط الدائم، وشغلت مكانة هامة في جدول أعمال الطرفين خصوصا خلال فترة السبعينيات القرن الماضي واستمرت حتى مطلع القرن 21م تاريخ الامضاء على اتفاق الشراكة الاورومتوسطية ، حيث وجد الاتحاد الاوروي ضالته في السوق الجزائرية سواء من حيث توفرها على المواد الاولية الحيوية وعلى رأسها موارد الطاقة، أو كونها سوقا حيوية لترويج المنتجات الأوروبية داخلها أو قاريا باتجاه القارة الإفريقية بحكمها بوابة القارة من جهة الشمال، كما ساهمت العوامل التاريخية بقسط كبير في هذا الترابط، باعتبار أن الجزائر كانت مستعمرة فرنسية سابقا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجدت الجزائر في السوق الأوروبية معظم حاجاتها الصناعية والغذائية وسوقا رائجة لعمالها المهاجرة ، رغم بعض الصعوبات.

والسؤال المطروح ما هي جذور العلاقات الجزائرية الأوروبية؟ وما هي محدداتها والتاريخية والاقتصادية؟ وما هي الصعوبات التي اعترضتها؟

الكلمات المفتاحية: العلاقات الجزائرية الأوروبية ،العلاقات الاقتصادية ،استقلال الجزائر ، الاتحاد الاوروي ،اتفاق الشراكة الأورومتوسطية .

Sommaire:

Depuis l'indépendance, les relations algéro-européennes se sont caractérisées par une liaison permanente, et ont occupé une place importante dans l'agenda des deux parties, notamment durant les années soixante-dix du siècle dernier et se sont poursuivies jusqu'au début du XXI^e siècle après JC, date de signer l'accord de partenariat euro-méditerranéen, où l'Union européenne a trouvé sa personne manquante sur le marché algérien, tant en termes de disponibilité de matières premières vitales qu'en matière de ressources énergétiques, ou en tant que marché vital pour la promotion des produits européens en interne ou du continent vers le continent africain en raison de sa porte d'entrée sur le continent par le nord.

Les facteurs historiques ont également beaucoup contribué à cette interdépendance, considérant que l'Algérie était une ancienne colonie française, d'une part, et d'autre part, l'Algérie trouvait sur le marché européen l'essentiel de ses besoins industriels et alimentaires et un marché prisé pour ses travailleurs immigrés, malgré quelques difficultés.

La question est, quelles sont les racines des relations algéro-européennes ? Quels sont ses déterminants, historiques et économiques ? Quelles sont les difficultés rencontrées ?

Mots clés : Relations algéro-européennes - relations économiques - Indépendance de l'Algérie - Union européenne - Accord de partenariat euro-méditerranéen.

مقدمة :

يحتل الجانب الاقتصادي مكانة هامة في العلاقات الجزائرية الأوروبية ومؤشر هام الذي يضبط العلاقات العامة بين الطرفين، حيث تتحسن بتحسنة وتسوء بسوءه، لذلك شغل هذا الجانب مكانة هامة في جدول أعمال الطرفين خصوصا خلال فترة السبعينيات القرن الماضي واستمرت حتى مطلع القرن 21م تاريخ الإمضاء على اتفاق الشراكة الأورو

متوسطة، حيث وجد الاتحاد الاوروي ضالته في السوق الجزائرية سواء من حيث توفرها على المواد الاولية الحيوية وعلى رأسها موارد الطاقة، أو كونها سوقا حيوية لترويج المنتجات الأوربية داخلها أو قاريا باتجاه القارة الإفريقية بحكمها بوابة القارة من جهة الشمال، كما ساهمت العوامل التاريخية بقسط كبير في هذا الترابط، باعتبار أن الجزائر كانت مستعمرة فرنسية سابقا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجدت الجزائر في السوق الأوربية معظم حاجاتها الصناعية والغذائية وسوقا رائجة لعمالتها المهاجرة، رغم بعض الصعوبات .

والسؤال المطروح ما هي جذور العلاقات الجزائرية الأوربية؟ وما هي محدداتها التاريخية و الاقتصادية ؟ وما هي الصعوبات التي اعترضتها؟

1- جذور العلاقات الجزائرية الأوربية ومراحلها

تعود جذور العلاقات الجزائرية الأوربية الى بداية فترة الاستقلال، حيث ايقنت الدول الأوربية الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية لهذا البلد منذ وقت مبكر، إذ ان تطوير العلاقات الاقتصادية مع الجزائر سيسمح لها بالحصول على الكثير من الامتيازات أهمها الحصول على مصادر الطاقة وكذا سوق استهلاكية واسعة لتصريف منتجاتها، لذلك أولت المجموعة الاقتصادية الأوربية بقيادة فرنسا عناية خاصة بالجزائر ومنحتها أفضلية جمركية لصادراتها الى غاية مارس 1963، كون هذه العلاقة تمتاز بالخصوصية منذ أواخر الخمسينيات حيث كان الاقتصاد الجزائري جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الاوروي على غرار كل الولايات الفرنسية الواقعة ما وراء البحار والذي تسيطر عليه الجالية الأوربية⁽¹⁾.

تدخل هذه السياسة في إطار مفهوم التعاون الذي دعت إليه الكتلة الأوربية عبر ربط دول جنوب المتوسط في المرحلة الأولى للاستقلال باتفاقيات اقتصادية تقوم على تعهد الطرف الأوروي بمرافقة هذه الدول في سعيها نحو تحقيق النهضة الاقتصادية والتطويرية والرفقي الاجتماعي الذي تسعى إليه من خلال تقديم الدعم المالي (قروض، منح...) وغير

ذلك وهو ما تركز في ظل المعاهدات التفاضلية لسنوات الاولى للستينيات القرن العشرين، خصوصا فرنسا في اطار اتفاقية إيفيان .

وبعد الإعلان عن مراسيم مارس 1963 عرفت العلاقات الأوربية الجزائرية نوعا من الفتور، خصوصا بعد التوجه نحو الخيار الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر، وتأميمها للعديد من الأنشطة الاقتصادية وعلى رأسها الأراضي الزراعية 1963، والمناجم 1966، والمحروقات 1971، وطرح فكرة التوظيف السياسي لهذه المادة الاستراتيجية، واستعمالها كسلاح وأحد مصادر قوتها داخليا وخارجيا (2) ، هذا بالإضافة الى رفض ايطاليا منح افضلية لصادرات الدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر حماية لمنتجاتها الزراعية (3).

وبداية من سنة 1973 وبعد قمة باريس (4) ، ونظرا للأهمية الاقتصادية والتجارية للسوق الجزائرية تصديرا واستيرادا افتتحت مفاوضات بين الجانبين توجت إلى توقيع الجزائر اتفاق تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوربية ذو طابع تجاري مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات وذلك في 26 أفريل 1976، حيث احتوى هذا الإتفاق ثلاث جوانب متعلقة المجالات التجارية والمالية وكذا الجانب المتعلق بالعمالة (5) .

كان الهدف من وراء هذا الاتفاق هو ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوربية، ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوربية، استمرت هذه الاتفاقية مدة 20 سنة (1976.1996) دون تحقيق الاهداف المرجوة خصوصا من جانب الجزائر، حيث أضحت الاتفاقية غير منصفة وفي صالح المجموعة الاقتصادية الأوربية على حساب الجزائر مما أثرت بالسلب على الجانب الاقتصادي الجزائري خاصة بعد تدهور أسعار البترول، لذلك كان لابد من توقيف الجانب المتعلق بارساء منطقة للتبادل الحر نظر للعديد من المعوقات سواء من الجانب الجزائري أو الجانب الأوروبي (6) .

ومع بداية تسعينيات القرن العشرين ونتيجة لعديد من الظروف الدولية الطارئة كنهاية الحرب الباردة وسيطرة الو م أ على العالم، سقوط جدار برلين ، وقيام حرب الخليج، وتوسيع

رقعة المجموعة الأوربية بانضمام العديد من دول أوروبا الشرقية ، كلها عوامل دفعت بالمجموعة الأوربية الى الاهتمام بالدول المتوسطة غير الأوربية ، الامر الذي مهد الى انعقاد مؤتمر برشلونة في 27 28 نوفمبر 1995 والذي كان اللبنة الاولى للشراكة الاورو متوسطة المبنية على مجموعة من المبادئ والأهداف أهمها تبني آليات للتنمية المستقبلية بين الدول الإعضاء وتحقيق منطقة للتبادل الحر تدريجيا في غضون 2010، وانشاء فضاء مشترك للسلام والأمن والإستقرار .

لقد كان اتفاق برشلونة الارضية الصلبة لقيام الشراكة الأورو. جزائرية ، حيث بعد 17 جولة من المفاوضات العسيرة بين الطرفين التي انطلقت في 1996 توصل الطرفان الى ارضية وفاق في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل والذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005م⁽⁷⁾ .

2. محددات العلاقات الجزائرية الأوربية

1.2. المحددات السياسية والتاريخية:

إن طبيعة العلاقات بين ضفتي المتوسط عامة وبين الجزائر والدول الأوربية خاصة ليست حديثة العهد وإنما هي علاقة ضاربة في العمق أثّرت فيها العوامل التاريخية وساعدتها الجوانب الجغرافية فقرب المسافة جعل الإحتكاك بين الطرفين حتمية لا مفر منها لكن بمميزات متباينة حسب طبيعة المرحلة.

إن الجزائر من الدول التي خضعت للسيطرة الاستعمارية لا تقل عن 132 سنة جعلت طبيعة العلاقات بينها وبين الدول الأوربية تحكمها دائما مسلمات النظرية الواقعية المبنية على مبدأ البراغماتية خصوصا بعد اكتشاف النفط سنة 1956 وزيادة قوة الثورة الجزائرية، الأمر الذي جعل فرنسا تشرك الدول الأوربية في مواجهتها تحت قبة حلف الناتو⁽⁸⁾ .

وبعد تحقيق الجزائر للإستقلال 1962 وتحقيق أوروبا للوحدة سنة 1957 والتي أضحت تتمتع بثقل سياسي هام على الصعيد الدولي، وازداد أهمية هذا التكتل بعد حرب 1973 حين وصل عدد الأعضاء إلى تسع دول في الإتحاد، اثنان منهما عضوان دائمان في مجلس الأمن الدولي (فرنسا وبريطانيا) .

ولذلك كان من مصلحة الجزائر مد وتدعيم جسور التعاون مع الأوروبيين الدول الأقرب لها جغرافيا والإبتعاد عن سياسة الإستقطاب الدولي الذي كانت تمثله كل من الوم أ والإتحاد السوفياتي حيث صرح جورج بومبيدو في أوج الحرب الباردة " نريد من خلال سياسة التعاون...الحفاظ على التواجد الفرنسي لأطول مدة ممكنة في هذه الدول (إفريقيا جنوب الصحراء والمغرب العربي) لأنه إذا انسحبت فرنسا فدول أخرى سوف تعوضها...ولتقوية موقع فرنسا أوربيا ثم عالميا، فعلينا أن نهيمن على المغرب العربي مستدلا بأقطاب الفكر الماركسي، التي تؤكد ضرورة تحكم فرنسا في شمال إفريقيا لكي تهيمن على أوروبا (9) " .

أما بالنسبة للأوروبيين فقد وجدوا في الجزائر حليف سياسي واستراتيجي هام له وزنه قاريا وإقليميا سواء على الصعيد العربي أو القاري أو على مستوى حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والذي يشكل عدد أعضائه ثلثي عدد الدول في الامم المتحدة، وتجلى ذلك في العديد من التصريحات الأوروبية عامة والفرنسيين خاصة، حيث صدق الرئيس شارل ديغول حين قال: " إنها الجزائر الأقدر والأكفأ على توحيد المنطقة، كما بإمكانها أن تكون في الوقت المناسب مركزا للوحدة المغاربية وذلك بواسطة وضعيتها الجغرافية المركزية وإرادتها السياسية والاقتصادية" (10) .

كما ساندته في ذلك كاتب الدولة الفرنسي المكلف بالشؤون الجزائرية حين قال: "إن فرنسا وهي تواصل سياسة التعاون مع الجزائر إنما تعمل بطبيعة الحال على حماية مصالح محددة...الجزائر هي الباب الضيق الذي يمكن لفرنسا أن تمر منه إلى العالم الثالث، أي أن أي خلاف بيننا وبين بلد آخر غير الجزائر من دول شمال إفريقيا إنما يكون مجرد توتر

في العلاقات الثنائية، أما الصدام بيننا وبين الجزائر له أبعاد أخطر وأعمق ليس في نطاق العلاقات الجزائرية الفرنسية فحسب، وإنما على صعيد جهودنا الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم..."⁽¹¹⁾ .

2.2. المحددات الاقتصادية

تميزت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الى غاية 1973 كما قلنا بالفتور والمحدودية حيث تمكنت الجزائر من التوقيع على العديد من الإتفاقيات الثنائية خصوصا مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، لكن هذه الإتفاقيات لم تخرج عن كونها مجرد اتفاقيات ذات طابع جمركي، لكن بعد هذا التاريخ عرفت العلاقات بين الطرفين نموا متسارعا يعكس رغبة الجزائر في الحصول على الأجهزة والمعدات والآلات الصناعية لتقوية الإنتاج الصناعي الذي باشرته البلاد، وتدعيم وتوسيع أسواقها للمواد الأولية الطاقوية خاصة تسويق الغاز الطبيعي، لتوفير رؤوس الأموال اللازمة، ولن يتحقق ذلك إلا باللجوء إلى أوروبا نظرا لقربها الجغرافي ولتزايد القوة الشرائية فيها⁽¹²⁾ .

لذلك أضحت أوروبا في أمس الحاجة إلى السوق الجزائري حتى تضمن أهم مصدر للطاقة خصوصا في أعقاب الصدمة النفطية الأولى على إثر حرب أكتوبر 1973، وبعد ارتفاع أسعار الذهب الأسود ب 400% خلال مدة وجيزة، ضف الى ذلك مرونة التجارة البينية بين الطرفين ونموها المطرد خصوصا خلال الفترة الممتدة بين 1970. 1975⁽¹³⁾ .

2.3. المحددات الاجتماعية والثقافية

عرفت القارة الأوربية منذ مطلع القرن العشرين هجرة أعداد كبيرة من المهاجرين الجزائريين، حيث لعبت هذه الفئة دورا كبيرا في عجلة التطور الصناعي والزراعي الأوروبي عامة والفرنسي على الخصوص، وكان من الطبيعي أن تبدي الجزائر اهتماما بأوضاع مواطنيها بعد الإستقلال وتحسين ظروف عملهم الاجتماعية والصحية وحتى الثقافية،

ولذلك عملت الجزائر على إدراج موضوع اليد العاملة والمهاجرين في معظم لقاءاتها مع الدول الأوروبية واستصدارها للعديد من القوانين لحماية جاليتها العاملة هناك (14) .

3 معيقات العلاقات الجزائرية الأوروبية

3 الارث التاريخي

يعد الجانب التاريخي أحد العوامل التي عكرت صفو العلاقات الجزائرية الأوروبية الجزائرية عامة والجزائرية الفرنسية خاصة، حيث تتمسك الجزائر بضرورة اتخاذ فرنسا خطوات سياسية وقانونية من أجل إنصاف الذاكرة والتاريخ، بينما نجد في الطرف المقابل فرنسا ترفض ذلك، بذريعة أن عمل الذاكرة من اختصاص المؤرخين، بل وتحاول التقليل من حجم جرائمها المرتكبة ضد الجزائريين أثناء الاحتلال، وفي ذلك قال المؤرخ بنيامين ستورا "إن التاريخ يجمع بين الجزائريين والفرنسيين، لكن الذاكرة تفرقهم".

وتتمثل أهم مسائل الذاكرة المشتركة بين الجزائر وفرنسا في عدم اعتراف فرنسا بجرائمها والاعتذار عنها، وثاني الملفات هو ملف الذاكرة العالقة بين البلدين طيلة 60 سنة من الاستقلال هذا بالإضافة الى قضية الارشيف، لذلك قيل أن العلاقات بين الطرفين كان دوما يشوبها الحنين الى الماضي من الجانب الفرنسي، ونضال من أجل اثبات الندية من الطرف الجزائري (15) .

طغيان الجوانب السياسية والأمنية على الجانب الاقتصادي

الجوانب السياسية والأمنية من العوامل الرئيسية التي حالت دون تحقيق شراكة متميزة بين الطرفين الجزائري والأوروبي، حيث لطالما اثرت هذه الجوانب على سيادة العلاقات الثنائية ولعل أول ملف هو تأميم المحروقات 24 فيفري سنة 1971 وقضية المهاجرين الجزائريين في أوروبا 1968، الأمر الذي سمم العلاقات بين الطرفين خصوصا مع فرنسا (16) .

لكن أهم ملف والذي كان له تبعات خطيرة على مستقبل العلاقات بين الطرفين هو قضية الصحراء الغربية منذ سنة 1975، حيث نجد الجزائر كانت دوما مع مبدأ تقرير المصير للشعوب المستعمرة وتصفية الإستعمار في آخر مستعمرة إفريقية، الأمر الذي أوقعها ضد محور باريس - مدريد - المغرب⁽¹⁷⁾ .

أما ثالث ملف والذي كان له تأثيرات مباشرة على مستقبل العلاقات البينية هو ملف العشرية السوداء الذي مرت به الجزائر خلال التسعينيات والحصار شبه كلي للدول الأوربية عليها، متهمين النظام الجزائري بالضلوع في إحداث هذه الازمة، خصوصا بعد فرار العديد من الضباط إلى فرنسا، الامر الذي استغلته الدول الأوربية لصالحها بغية الابتزاز وتحقيق اهداف اقتصادية وسياسية، ضف إلى ذلك قضية الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على مستقبل العلاقات بين الطرفين⁽¹⁸⁾ .

تزايد التبعية التجارية

نتيجة لانعدام قاعدة صناعية وزراعية متطورة ونشطة في الجزائر والناجحة عن ضعف البنى التحتية حتى الخدماتية، وكذا قلة الإنتاج الصناعي والصناعية والزراعية، وقلة استخدام التكنولوجيا فقد مثل هذا الوضع أحد العوامل التي قادت لميلاد علاقة تبعية اقتصادية للجزائر اتجاه أوروبا، هذه الوضعية أدركتها البلدان الأوربية والتي حرصت على الدوام لاستغلالها (هذه الوضعية) لما يؤدي لبناء علاقات تجارية أوربية - جزائرية تقوم على طابع عمودي لصالح الطرف الأوروبي، وهذا عبر عدة أدوات اقتصادية وقانونية، سياسية وجيوسياسية، حيث حاولت أوروبا استغلالها لجعل الجزائر سوقا رائجة لمنتجاتها المختلفة دون قيود .

ومن أبرز هذه الأدوات نجد اتفاقيات "الشراكة" الثنائية والتي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع العديد من دول جنوب متوسطة وعلى رأسها الجزائر انطلاقا من عام 1995 في إطار مسار برشلونة، هذه الاتفاقيات الثنائية التي راعى فيها الجانب الأوروبي بنائها وتأسيسها

على الفلسفة القانونية والتجارية التي تقوم عليها المنظمة العالمية للتجارة بلدان جنوب المتوسط مجبرة وهو ما يعني أن بقوة نصوص اتفاقيات الشراكة التي أمضتها وصادقت عليها مع الطرف الأوروبي على منح المنتجات المختلفة يصدرها الاتحاد الأوروبي نحو هذه البلدان نفس الامتيازات التجارية التي تمنحها البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة لمنتجات بعضها البعض .

هذا الوضع، أدى لارتفاع منسوب التبعية التجارية للجزائر لأوروبا ، حيث تشير الإحصائيات التجارية المختلفة، إلى ما يقارب 70% من مجموع قيمة الواردات التجارية تأتي من بلدان الاتحاد الأوروبي، والتي تشمل مواد مصنعة وتصنف مصنعة والآت التجهيز وسيارات ومواد غذائية وعلى رأسها القمح والحليب والسكر ، في حين يستحوذ الاتحاد الأوروبي على أكثر من ثلثي صادرات الجزائر من مواد طاقوية (بترول وغاز طبيعي) الذي هو في أمس الحاجة لها رغم المنافسة الدولية المتصاعدة في هذا المجال من طرف دول كبرى على غرار الصين والوم أ (19) .

خاتمة

إن الأهمية الاستراتيجية للجزائر وقربها من دول أوروبا وغناها بمواردها الطبيعية خاصة الطاقوية جعلها محل اهتمام دائم من طرف الدول الأوروبية منذ وقت مبكر والتي سعت الى اقامة علاقات مميزة معها رغم الاختلاف العقائدي الكبير، حيث شكل الجانب الاقتصادي العصب الرئيسي لتلك العلاقات والتي باشرها الطرفان في ستينيات القرن الماضي بإمضاء اتفاقية محددة للتبادل التجاري ، اما خلال فترة السبعينات فتم التوقيع على اتفاقية تعاون جديدة غير محددة المدة تسمح بالدخول الحر لكل المنتجات الصناعية معفاة من الرسوم الجمركية بين الطرفين، الامر الذي أضر كثيرا بالاقتصاد الجزائري الناشئ خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 .

وبعد تسعينيات القرن الماضي دعت الدول الأوروبية إلى إعادة تقييم سياسة الاتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية وتقديم الاقتراحات الممكنة لتدعيم هذه السياسة حيث توجت هذه المقترحات إلى إعلان برشلونة 1995 والذي كان بمثابة العقد المؤسس لمشروع الشراكة الأوروبية-متوسطية ، وحتى لا تبقى الجزائر بمعزل عن التغيرات الاقتصادية العالمية وخوفا منها أن تقع في مغبة التهميش العالمي فقد سارعت إلى ترسيخ علاقاتها لاتحاد الأوروبي من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروبية-جزائرية .

لكن سياسة العلية التي تنتهجها الدول الأوروبية ومحاولتها جر الاقتصاد الجزائري إلى تبعية دائمة لها، وطغيان العوامل الأمنية والسياسية على الجانب الاقتصادي كلها عوامل جعلت من العلاقات الجزائرية الأوروبية يشوبها الكثير من الشك والريبة سرعان ما تتحول إلى أحلام تتحطم عند أولى العوائق التي تعترضها .

الهوامش :

- (1) خضر بشارة، أوروبا والعالم العربي رؤية نقدية للسياسات الأوروبية من 1957 إلى 1914، تر: أكرم علي حمدان مركز الجزيرة للدراسات، ط 1 2016، ص196.
- (2) العربي العربي، أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية الأوروبية (1956.2013)، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ط 1 ، ص 251 .
- (3) نفسه .
- (4) قمة باريس انعقدت في 21 أكتوبر 1972.
- (5) أمال يوسف، "العلاقات الأوروبي-مغربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية الحقوق، 2005/2006، ص38.
- (6) نفسه، ص 67.

- (7) ليليا بن منصور، الجذور التاريخية للشراكة الاورومتوسطية، مجلة دفاتر اقتصادية، الجزء 5، العدد2، 2014 ص 77.76.
- (8) العربي العربي، أهمية النفط والغاز في العلاقات الجزائرية الأوربية، نفس المرجع، ص 15 .
- (9) سالم برقوق، الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، طاكسيج كوم للدراسات و النشر والتوزيع، الجزائر 2010 ، ص 100.101.
- (10) Paul BALTA: " **La Politique Maghrébine de France** ", *Grand Maghreb* n°53 (oct- Nov 1986) , p. 428.
- (11) Valérie Barbara ROSEAUX; **Les Usages de la internationales**, Le **mémoire dans les relations** recours en passe dans la politique étrangère de la France à l'égard de l'Allemagne et de l'Algérie de 99. 1962 à Nos jours, Bruxelles, 2000, p. 98
- (12) فيصل الحموي، الحوار العربي الاوروي 1957. 2010، دار النفائس ط1 2011، ص34.
- (13) فيصل الحموي، نفس المرجع، ص 39.
- (14) بشارة خضر، أوروبا و الوطن العربي القرباة و الجوار، تر:جوزيف عبد الله، بيروت، نركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص 189.
- (15) فضيلة ملهاق، بين الجزائر وفرنسا لا يسهل قلب الصفحة، مجلة الانساني، العدد 69، 11أفريل 2022، ص19.
- (16) أحمد طالب الابراهيمى، مذكرات جزائري 1965.1978، ج2 ، دار القصة 2008، ص 371370.
- (17) أحمد طالب، نفس المصدر، ص 384.385.

(18) رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة 2011، ص 380.

(19) الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة عامة 2012.1962، ص 67.

قائمة المراجع

أولا بالعربية

1. الأبراهيمي طالب أحمد ، مذكرات جزائري 1978.1965، ج 2 ، دار القصة 2011 .

2. . برقوق سالم ، الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، طاكسيج كوم للدراسات و النشر والتوزيع، الجزائر 2010

3. . بشارة خضر ، أوروبا والعالم العربي رؤية نقدية للسياسات الأوربية من 1957 إلى 1914، تر: أكرم علي حمدان مركز الجزيرة للدراسات، ط 1 2016.

4. . بن منصور ليليا ، "الجذور التاريخية للشراكة الاورومتوسطية"، مجلة دفاتر اقتصادية، الجزء 5، العدد 2، 2014

5. . يوسف أمال ، "العلاقات الاورو-مغربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر كلية الحقوق، 2006/2005.

6. لونيسي، رابح ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة 2011.

7 الحموي فيصل ، الحوار العربي الاوروي 1957. 2010، دار النفائس ط 1

1.2011 8 ألعربي العربي، أهمية النفط والغاز في

العلاقات الجزائرية الأوربية (2013.1956)، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ط 1 .

ثانيا بالفرنسية

1. . Paul BALTA: " **La Politique Maghrébine de France** ", *Grand Maghreb* n°53 (oct- Nov 1986).
2. Valérie Barbara ROSEAUX; **Les Usages de la mémoire dans les relations internationales**, Le recours en passe dans la politique étrangère de la France à l'égard de l'Allemagne et de l'Algérie de 1962 à Nos jours, Bruxelles, 2000.